الصناعة التحويلية في اليمن.. المعوقات والحلول (٢)

د/ عبدالواحد العفوري

المحور الثاني: السياسات الكلية والتنمية الصناعية

لعل غياب استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية بعد السبب الرئيسي لما تنطوي عليه مفردات السياسة المالية والنقدية من تعارض مع متطلبات وشروط التنمية الصناعية، حتى بعد أن أقرت الحكومة الحالية في برنامجها المقدم لمجلس النواب بأهمية التنمية الصناعية واعتبارها خيارا استراتيجيا من شأنه أن يفضي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فقد كان للسياسات التي تم اتخاذها في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي وتحرير التجارة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في منتصف عام ١٩٩٥م آثار ضارة على النشاط الصناعي أسفرت عن إغلاق العديد من المنشآت وخفض معدلات التشغيل في كثير آخر منها وفقدان أعداد من العاملين الصناعيين لأعمالهم. وباتت الصناعة الوطنية تواجه في المرحلة الحالية ظروفا هي غاية في الصعوبة والتعقيد.. وهي ظروف إذا ما بقيت على حالها سوف تؤدي لا محالة إلى تهديد الجزء الأكبر من النشاط الصناعي بالتلاشي والفناء.

لقد كان الغرض من برنامج الإصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى يتمثل في مكونين رئيسيين هما:

(١) إزالة الاختلالات في الجوانب المالية الأساسية مثل خفض عجز الميزانية (الذي استلزم التخلي عن سياسات الدعم للسلع الأساسية وللمؤسسات العامة وتحرير أسعارها ورفع أسعار المشتقات النفطية والحد من التوظيف الحكومي)، ومكافحة التضخم وتأمين الاستقرار لأسعار العملة.

(٢) الحد من دور الدولة في تملك وإدارة المنشآت الاقتصادية، وإفساح المجال بالتالي للقطاع الخاص - وتشجيعه وتهيئته- لتفجير طاقاته الكامنة لما عهد عنه من صفات الإقدام وحسن تخصيص الموارد وفقا لآليات السوق وذلك بأمل أن يفضي ذلك إلى تحقيق طفرة في النمو الاقتصادي.

ومع ذلك، فإذا كان البرنامج قد أحرز نجاحا باهرا على صعيد المكون الأول فإن الشواهد تبرهن بما لا يدع مجالا للشك على عجزه عن تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، والنشاط الصناعي منه على وجه التحديد، ذلك أن السياسات والإجراءات المتخذة:

- لم تول اهتماما بضرورة اتخاذ إجراءات موازية لإعادة تأهيل القطاع الصناعي وتمكينه من ترتيب أوضاعه لمواجهة الأوضاع المستجدة.

- لم تأخذ في الاعتبار أهمية ألا تبدأ باتخاذ إجراءات لتحرير التجارة، إلا بعد أن تكون قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي مقدمتها القطاع الصناعي قد هيأت ذاتها لهذه الغاية.

- أن السياسات المالية وعلى رأسها السياسة الضريبية لا تأخذ في اعتبارها الوظيفة الاقتصادية باعتبارها - وفي ظل اقتصاد السوق على وجه الخصوص- الوسيلة التي تستخدمها الحكومات في تنظيم اقتصاداتها الوطنية.

وللمزيد من التوضيح، نشير إلى أن تضرر القطاع الصناعي من السياسات المتبعة قد نشأ عما يلي:

(١) خفض التعرفة الجمركية للمستوردات الجاهزة الصنع (كجزء من تحرير التجارة الذي لم يحن أوانه بعد) إلى حدود متدنية للغاية لم يسبق لأي من الدول النامية وللعديد من دول العالم المتقدم أن بلغتها حتى بعد الارتباط مع منظمة التجارة العالمية، وذلك نزولا عند شروط البنك والصندوق الدوليين، الأمر الذي سلب المصنوعات الوطنية أي قدر من الحماية المشروعة التي تتمتع بها دول أخرى كثيرة ولا تتعارض مع بنود اتفاقية التجارة العالمية. هذا فضلا عن ما يشوب التعرفة على المدخلات الصناعية من اختلالات (انخفاض الهامش بينها وبين المستوردات الجاهزة ، معاملة المدخلات بطريقة مجزأة لتفرض بشأن بعضها - مثل مواد التلوين والحفظ والإضافات الأخرى والعبوات وما إليها- رسوما باعتبارها منتجات جاهزة الصنع).

(٢) إن مفردات السياسة المالية (إزالة الدعوم عن السلع الأساسية ورفع أسعار الخدمات والمشتقات النفطية والاستخدام المفرط لأذون الخزانة فضلا عن الأدوات الضريبية، وعلى رأسها ضريبة الإنتاج والاستهلاك) تعبر عن سياسة انكماشية بحتة من شأنها أن تفضي إلى خفض الطلب الكلي الفعال على المنتجات الصناعية بصفة خاصة وذلك في ظل اقتصاد راكد (يستلزم بالضرورة سياسات توسعية لإنعاشه) ومستويات متدنية من الدخول. ومما يزيد الطين بلة استفحال ظاهرة التهريب لمنتجات رخيصة معظمها لا يصلح للاستهلاك الآدمي أو أن صلاحيتها على وشك الانتهاء... الخ).

(٣) ارتفاع الأعباء التي يتكبدها المصنعون في صورة ضرائب ورسوم متنوعة أخرى (ضرائب الأرباح الصناعية ٣٥٪ كسب العمل ، ضرائب على رأس المال، رسوم النظافة ، صناديق التقاعد والتدريب... الخ).

(٤) الافتقار إلى تنظيم مؤسسي وطني يعنى بالقضايا المرتبطة بالإغراق والتدفق المتضخم للواردات وفقا لما تنص عليه اتفاقيات التجارة الدولية من نصوص وشروط وقواعد.

المحور الثالث: الافتقار إلى بنى تحتية صناعية ملائمة

لا يخفى ما لنضوج واكتمال البنى التحتية من أهمية خاصة في إحداث النهضة الصناعية المستندة إلى رفع مستويات الإنتاج وتنويعه والارتقاء بمستويات الجودة والإنتاجية وخفض التكاليف بما يمكن المنتجات الصناعية من الصمود في وجه منافسة المنتجات الوافدة في السوق المحلية من جهة، والسعي إلى اقتحام أسواق جديدة في العالم الخارجي من جهة أخرى.

وغني عن البيان أن حالة البنى التحتية المادية منها والبشرية والعلمية والمعرفية والمؤسسية تشكل عقبة كأداء أمام الجهود والطموحات الرامية إلى بناء قاعدة صناعية ذات شأن، الأمر الذي يستوجب التعامل معها بإزالة الاختلال والتحسين والتوسيع والاستكمال بما يخدم قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعامة والتنمية الصناعية على وجه التحديد. وفيما يلي نعرض بإيجاز إلى الوضع الراهن لأهم البنى التحتية تلك:

في مجال البنى المادية:

(١) تفيد البيانات الرسمية لعام ٢٠٠٠م بأن شبكة الطرق بوضعها الحالي ما زالت قاصرة عن تلبية المتطلبات وتعاني العديد من المعوقات إذ يبلغ إجمالي أطوال الطرق الإسفلتية (٥٩٥٥) كم والحصوية نحو (٤٠٠٩) كم فيما تبلغ أطوال الطرق الترابية (٤٩٩٥) كم. وبذلك فإن الطرق الإسفلتية لا تشكل إلا ما نسبته (٨,٥ ٪) من المجموع الإجمالي وفضلا عن ذلك فإن الطرق الإسفلتية هذه متباينة المواصفات وتشكو من قصور في الصيانة بحيث أصبح ما لا يقل عن (٤٠٪) منها معرضا للتدهور ومهدد بالتلاشي.

(٢) وفي المقابل تعاني الموانئ من تدني مستوى الخدمات المقدمة وبطء الإجراءات وارتفاع التكاليف والافتقار إلى الكثير من التسهيلات الخاصة بالتصدير. وبالمثل تعاني المطارات من عدم ملاءمة الممرات لاستقبال مختلف أنواع وأحجام الطائرات المخصصة لنقل البضائع منها على وجه التحديد وتدني مستوى الخدمات الأرضية وقلة الإمكانيات المالية لتحديث التجهيزات في المطارات بما يلبي المعايير الدولية.

(٣) ولعل النقص الواضح في إمدادات الطاقة الكهربائية التي تعاني منه المنشآت الصناعية أكثر من غيرها ليعد أحد أهم العوامل المعيقة للنشاط الصناعي. فالانقطاع المتكرر في التيار جعل القادرين من أصحاب المنشآت يلجأون إلى ابتياع مولدات خاصة، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع كلفة الإنتاج. كما أن تقنين إمدادات التيار بساعات النهار لا يمكن المنشآت الصناعية من العمل بأكثر من وردية واحدة في اليوم في الغالب، مما يسهم بدوره في رفع كلفة الوحدة المنتجة من جهة، ويمنع المنشآت من توظيف قوة عمل إضافية. هذا، بالإضافة إلى النقص القائم في إمدادات المياه. لذلك فإن معالجة قضية الإمدادات بالتيار الكهربائي والمياه لا بد وأن يصبح بالنسبة للحكومة أحد الهموم التي تستوجب حلا سريعا وعاجلا.

في مجال المهارة والمعرفة:

(٤) يعود تدني مستويات المهارة والمعرفة وما ينجم عنه على صعيد الإنتاجية، إلى نظام التعليم والتدريب المتردي بصورة أساسية. فمن جهة، ثمة انفصام واضح بين السياسة التعليمية القائمة ومتطلبات التنمية من التخصصات والمهارات المختلفة التي تزداد تنوعا وتجددا بمرور الوقت، يدلل على ذلك الهيكلية القائمة لنظام التعليم والتدريب المنحاز بشكل فاضح للنمط التقليدي الأكاديمي النظري العام وذلك على حساب التعليم الفني والتخصصي والتدريب المهني. ومن جهة أخرى تعاني العملية التعليمية من مشاكل متنوعة بدءا بالمناهج مرورا بالنقص الكمي والنوعي بالنسبة للمعلمين، وارتفاع كثافة الطلاب في الفصل الواحد وضعف الإدارة المدرسية وتخلف نظم التوجيه وانتهاء بالافتقار إلى التجهيزات العلمية والتعليمية، وبما يفضي إلى تدني معياري الكفاءة الخارجية (نوعية المخرجات) والكفاءة الداخلية (التسرب والرسوب). وبالتالي فإن الإصلاح الجذري للسياسة التعليمية يصبح بمثابة حجر الرحى في سياق الارتقاء بمستويات المهارة والجودة والإنتاجية للنشاط الصناعي.

(٥) ومن جهة أخرى يعد القصور الملحوظ في النشاط البحثي وإنتاج المعلومة الموثوقة والمتجددة المبنية على التتبع اللصيق لمسارات الوقائع والتطورات للظواهر والمؤثرات والمتغيرات ذات العلاقة عائقا رئيسيا للارتقاء بالنشاط الصناعي على المستوى الكلي وعلى مستوى الصناعة والمنشأة على حد سواء. ويلاحظ هنا غياب أية معاهد أو مراكز للأبحاث (أو حتى مراكز لتقديم خدمات استشارية بمستوى عال من الجودة) تتخصص في: إجراء بحوث ودراسات على مستوى القطاع الصناعي وفروعه وصناعاته وتقنياته، تقديم معلومات حول أسواق التصدير والاستيراد الأجنبية، إجراء دراسات للجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع الاستثماري وما إلى ذلك.

الافتقار إلى التمويل:

(٦) إن إحداث التنمية بصورة عامة أمر مرهون بمدى توافر التمويل وشروطه لأغراض الاستثمار في توسيع وزيادة الإنتاج وتنويع مصادره وتجديد وتحديث الطاقات القائمة وتوفير التسهيلات والشروط اللازمة لتحسين الجودة ورفع الإنتاجية، فضلا عن مدى ويسر الحصول على الائتمان لمواجهة الاحتياجات التمويلية لرأس المال العامل في مرحلة التشغيل وذلك باعتبار أن "تمويل التنمية" هو المحرك الأساسي الذي لا غنى عنه في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي بوجه عام والنمو الصناعي على وجه الخصوص قدما إلى الأمام.

وبإلقاء نظرة سريعة على جهاز المؤسسات التمويلية للتعرف على هيكليته ومدى كفاءة الموارد الائتمانية المتاحة له والتركيب الهيكلي لاستخدامات الموارد تلك (من حيث بعض القطاعات المستفيدة والنمط الإقراضي - إقراض قصير المدى في مقابل إقراض متوسط وبعيد المدى لأغراض الاستثمار والتنمية)، ونطاق الانتشار الجغرافي لمؤسسات التمويل ومدى قدرة المتمولين على الوصول إلى وسائل التمويل، ومستوى كفاءة الأداء لمؤسسات التمويل تلك، يكون من الطبيعي أن تفضي تلك النظرة إلى استنتاج يشي وبما لا يدع مجالا للشك بما يكتنف هذا الجهاز من ضعف بالغ يجرده من أي دور يفترض أن يلعبه في مضمار التنمية.

ومن الواضح أن قاعدة الموارد التمويلية المتاحة للاقتصاد الوطني تتسم بالضعف والتدني الشديدين. فمع غياب الوسائل غير التقليدية للتمويل والممثلة أساسا بأسواق المال (التي تستهدف تعبئة موارد مالية من فوائض تشغيل الشركات العاملة ومدخرات الأشخاص الطبيعيين وتوظيفها في شراء أسهم قابلة للتداول لمشروعات تديرها شركات مساهمة أو شركات اكتتاب عام، وتطوير نظام للسندات يسمح بموجبه للشركات القائمة مواجهة احتياجاتها التمويلية بإصدار سندات وأوراق تجارية قابلة للتداول والخصم وغياب الدور التمويلي للمؤسسات المالية غير المصرفية (صناديق الاستثمار، شركات التأمين، صناديق التقاعد... الخ) فإن الموارد التمويلية المتاحة تكاد تقتصر على ما هو متاح للجهاز المصرفي دون سواه.

وتشير البيانات الرسمية للبنك المركزي أن إجمالي أصول الجهاز المصرفي لم تتجاوز ما مقداره ١٠٤٠ مليار ريال (أو ما يعادل نحو ٦ مليار دولار) في العام ٢٠٠١ مما يعد مبلغا ضئيلا مهملا إذا ما قورن بالأصول المتاحة لمؤسسة واحدة من المؤسسات المصرفية متوسطة الحجم العاملة في دول العالم المتقدم. ومع ذلك يلاحظ بأن البنك المركزي يستحوذ على ما نسبته ٦٣,٧٪ من إجمالي الأصول تلك مما لا يبقى إلا على نحو ما يعادل ٢,٢ مليار دولار كمجموع لأصول سائر المؤسسات المصرفية كافة.

ومن جهة أخرى، تفيد البيانات الرسمية إلى أن مجموع القروض والتسهيلات التي قدمتها البنوك التجارية قد بلغت نحو ١٣٩ مليار و١٥٠,١ مليار ريال خلال عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١، على التوالي. بيد أن نصيب القطاع الخاص منها لم يتجاوز ما مقداره ٥٤,٣٪ و ٦٣,٥٪ من جملة القروض المقدمة في غضون العامين سالفي الذكر على التوالي، أما ما تبقى من المبلغ الإجمالي فقد سخر لشراء سندات الخزينة. ومع ذلك كان نصيب الإقراض الموجه لتمويل الاستثمار يمثل نسبة ضئيلة من المبلغ المخصص لقطاعات الأعمال على شحته. يتضح ذلك من مجرد النظر في التركيب الهيكلي للقروض الممنوحة لقطاعات الأعمال، حيث بلغت حصة القروض والتسهيلات التي حظي بها قطاع الاستيراد نحو ٦١,١٪ و ٥٠,٣٪ من المجموع خلال العامين المذكورين على التوالي. وبتصنيف القروض بحسب الآجال، نجد أن القروض قصيرة الأجل (أقل من سنة واحدة) قد حازت على حصة الأسد (٩٢,٣٪، ٨٩,٥٪) من المجموع خلال ٩٧م و ٩٨م على التوالي، وبما يترك حصة هامشية لمواجهة احتياجات قطاع الأعمال من القروض متوسطة وطويلة الأجل (من سنة - ٥سنوات) لمواجهة احتياجاته لأغراض تمويل الاستثمار وخلافه. وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن القطاع الصناعي لم يحظ إلا بما نسبته ٢,٥٪ فقط من إجمالي القروض متوسطة وطويلة الأجل هذه في العام ١٩٩٨م.

المحور الرابع: جاهزية القطاع الخاص الصناعي

وفيما يختص بالقطاع الخاص اليمني، يمكننا القول بأنه قطاع ناشئ يفتقر بصفة عامة إلى الكثير من المعارف والمهارات والخبرات والممارسات وسعة الأفق وقدرات الاتصال والتواصل فيما بينه و مع الغير وبما يغطي الجوانب المختلفة للتنظيم وإدارة الأعمال. وإذا كان القطاع الخاص الصناعي قد ولد من أحشاء القطاع التجاري، إلا أنه يعد بمثابة النخبة الأكثر تنورا ضمن مجتمع رجال الأعمال. ومع ذلك فإنه مازال يتسم بالضعف والافتقار إلى مستوى مقبول من كفاءة الأداء وإلى عناصر التطور والنماء لا سيما وان القطاع الصناعي هو القطاع الأكثر تعرضا للضرر من جراء العمل بنظم وقواعد وإجراءات العولمة الاقتصادية. ومن مظاهر هذا الضعف نذكر مما سبق أن أشرنا إليه فيما يتصل بصغر المنشأة الصناعية، وشيوع الطابع الفردي/ العائلي للملكية مع خلو الساحة تقريبا من شركات الاكتتاب العام وشركات الأسهم القابلة للتداول مما يحد من قدرتها للتمول من مصادر غير مصرفية، هذا فضلا عن تلازم "الإدارة والملكية" بشكل مطلق في معظم الحالات مما لا يفسح مجالا لنشوء وتنمية "الإدارة المتخصصة" وما ينجم عن ذلك. ويتلازم معه من تخلف في نظم وأساليب التنظيم والإدارة وتكوين وترقية المهارات.. الخ. بل إن قصور القطاع الخاص كان يتبدى حتى في مجال المشاركة في صنع القرار الاقتصادي ... فسادت بين رجال الأعمال روح سلبية في هذا الشأن يتصرف كل منهم كجزيرة مستقلة عن غيرها.

غير أن سنوات العقد الماضي كانت قد شهدت بداية ادراك بعض رجال الأعمال لأهمية دورهم في صنع القرار. هذا الإدراك الذي أخذ منذ منتصف التسعينات يفعل مستجدات النهج الليبرالي وتحديات العولمة في التنامي والتنظيم والتمحور حتى بات يشغل مساحة ما متزايدة من اهتمامات رجال الأعمال الصناعيين من ذوي الريادة ممن أضحوا يطمحون أن يعملوا عبر تنظيماتهم المؤسسية كجمعية الصناعيين اليمنيين، واتحاد الغرف التجارية الصناعية على المشاركة في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي مشاركة جادة وفاعلة ومؤثرة تقوم على أساس منهجي ومدروس تأخذ في اعتبارها تحقيق الصالح العام، إدراكا منهم بأن صلاح البيئة العامة (استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة بالقدر العملي الممكن... الخ) هو بمثابة شرط أساسي لتحقيق الازدهار على المستوى الاقتصادي العام وعلى المستوى الفردي على حد سواء.

وعلى المستوى الذاتي للقطاع الصناعي الخاص والمنشأة الصناعية فإن الأمر يتطلب بذل جهود كبيرة تصب في البحوث والدراسات الاقتصادية والصناعية والتقنية وغيرها من جهة، وفي اكتساب المعارف والمهارات الإدارية والفنية وتحسين البنى الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية. وعلى ذلك يتعين إعداد برامج للبحوث والدراسات تتعلق بالجوانب المختلفة للعملية الصناعية بدءا بتقييم الموارد والفرص المتاحة من خلال مسح فرص الاستثمار الصناعي المتاحة والمحتملة وإجراء بحوث متواصلة تتصل بالمنتجات التي تتمتع بالميزة نسبية ووضع تقديرات ديناميكية لتلك الميزات وتحديثها على ضوء تطور وتغير العوامل المؤثرة ولا سيما ما يتعلق منها بـ :

- السياسات والإجراءات الوطنية القائمة وتلك المرتقبة في الأجل القصير والمتوسط ذات التأثير الإيجابي أو السلبي على القدرات التنافسية للمنتجات المحلية.

- ما يجري من برامج البحث والتطوير (بحوث أعمال استكشاف وتنقيب وبرامج للإنتاج) في قطاعات الإنتاج الأولي (تعدين، زراعة، أسماك) بسبيل إمداد قطاع الصناعات التحويلية بخامات محلية.

- ما يجري أو ما ينبغي عمله في إطار إزالة الاختناقات في الهياكل الأساسية (المادية والبشرية).

اتجاهات التطور للعرض والطلب على المستوى العالمي والإقليمي مع التركيز على أسواق التصدير القائمة... الخ.

أخبار عالمية

استمرار أزمة الشاحنات الاردنية في الحدود العراقية

عمان/سبأ

■ ،، تفاقمت أزمة الشاحنات على الحدود الاردنية - العراقية، حيث تصطف الشاحنات الاردنية على طول ٤٠ كيلو مترا في منطقة الطريبيل بانتظار دخولها الى الاراضي الاردنية.

وقال المسؤول الاقليمي لنقابة اصحاب الشاحنات الاردنية في الشمال عبدالرحيم الجمال ان الشاحنات الاردنية تنتظر منذ ٦ ايام داخل الاراضي العراقية في منطقة الطريبيل.

مشيرا الى أن اكثر من الفي شاحنة تنتظر الدخول الى الاردن.

مبينا ان قوات الاحتلال الأمريكي وضعت اسلاكا شائكة حول تلك الشاحنات ولم تسمح لها بالمغادرة.

مشيرا الى ان عددا قليلا من الشاحنات الاردنية يسمح لها بالمغادرة لا تزيد عن ١٠ شاحنات مقابل ١٥٠ شاحنة عراقية.

واضاف الجمال ان مسؤولي الحدود العراقية يتقاضون مبلغا مقداره ١٠ دنانير عن كل شاحنة اردنية.

واشار الى ان تأخير الشاحنات الاردنية سيلحق خسائر بقطاع الشاحنات الى جانب تلف البضائع، فيما يعيش السائقون أوضاعا سيئة داخل الحدود العراقية.

الاكتتاب في أسهم رأس الخيمة العقارية يتجاوز المعروض

دبي/(رويترز)

■ ذكرت شركة رأس الخيمة العقارية بدولة الامارات العربية المتحدة أن طلبات الاكتتاب في الاصدار الأولي لاسهمها بقيمة ١,١ مليار درهم (٣٠٠ مليون دولار) زادت عن المعروض ٥٠ مرة.

وقالت الشركة في بيان أرسل الى «رويترز» الليلة الماضي إن حصيلة الاصدار ستستخدم في تمويل عملية تنمية واسعة النطاق في امارة رأس الخيمة باقصى شمال دولة الامارات.

وذكر محللون أن تجاوز طلبات الاكتتاب المعروض جاء الى حد كبير متفقا مع التوقعات وانتعشت اسواق الاسهم في الخليج في عام ٢٠٠٥م وارتفع مؤشر شعاع العام لاسهم الامارات ٦٧ بالمئة منذ بداية هذا العام.

وعرضت شركة رأس الخيمة العقارية ١,١ مليار سهم بسعر درهم واحد للسهم في اكتتاب عام مفتوح للمستثمرين من الافراد والمؤسسات من دول مجلس التعاون الخليجي الست.

وبموجب شروط الاصدار سيتم تخصيص ٢٠٠ مليون سهم من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام للأفراد من صغار المستثمرين بحيث يكتتب الفرد بحد أدنى ٢٠ ألف سهم وبحد أقصى ١٠٠ ألف سهم.

أما المتبقي من الأسهم والبالغ عددها ٩٠٠ مليون سهم سوف يتم تخصيصها للأفراد والشركات بحيث يكتتب الفرد أو الشركة بحد أدنى يصل إلى ١٠١ ألف سهم دون حد أقصى وستتم عملية تخصيص أسهم الشركة على المكتتبين بطريقة النسبة والتناسب للفئتين كل على حدة.

بريمير البريطانية تعلن كشفاً نفطياً في مصر

لندن/(رويترز)

■ قالت مجموعة بريمير اويل البريطانية للتنقيب عن النفط امس الاربعاء إنها حققت كشفا نفطيا في أول بئر تحفرها في مصر.

وذكرت بريمير في بيان "يسعد بريمير أويل أن تعلن كشفا نفطيا في بئر الامير-١ وهي أول بئر استكشافية لنا في مصر، واضافت: العمليات في البئر مستمرة بعد اختبار تكوين جنوب غارب بمعدلات مستقرة تزيد عن ٧٥٠ برميلا من النفط يوميا والخطط الحالية هي تدعيم هذه البئر كمنتج محتمل مستقبلا."

بوينج تتطلع الى حصة أكبر من السوق الشرق أوسطية

الكويت/(رويترز)

■ ،،قال مسؤول في شركة بوينج الامريكية لانتاج الطائرات في تصريحات نشرت أمس الاربعاء إنها تسعى لتعزيز حصتها من السوق في منطقة الشرق الاوسط.

وقال توم بيكرنج نائب رئيس بوينج للعلاقات الدولية لصحيفة اراب تايمز الكويتية في مقابلة إنه يبحث فرص عمل مع الكويت التي تستفسر حاليا عن طائرة بوينج الجديدة ٧٨٧ دريملاينر ومع دول أخرى في المنطقة.

وقال بيكرنج الذي يزور الكويت حاليا "نحن ندرس ايضا السوق العراقية. واجريت مؤخرا محادثات مع المسؤولين العراقيين النتائج كانت مشجعة للغاية، ونحن نرى قوة اقتصادية هائلة في المنطقة ستؤدي الى نمو كبير في السوق.

وأبلغ بيكرنج الصحيفة التي تصدر بالانجليزية أن الكويت سوق مهمة لبوينج مضيفا أنه اجتمع مع رئيس الوزراء الشيخ صباح الاحمد الصباح ومسؤولين حكوميين آخرين.

وقال: بحثنا مجموعة من الموضوعات وتقدمت الكويت بعدة استفسارات عن بوينج ٧٨٧ وأبدت ايضا اهتماما بها ولكن لم يتم ابرام أي اتفاق بهذا الشأن، وذكر بيكرنج أن قطر أبدت ايضا اهتمام بالطائرة بوينج ٧٨٧ .

وفيما يتصل بمستقبل الطائرات التجارية قال بيكرنج إنه في السنوات العشرين المقبلة ستصل حجم سوق الطائرات التي تزيد سعتها عن ١٠٠ مقعد الى أكثر من تريليوني دولار لشراء نحو ٢٥ الف طائرة جديدة حيث يقدر النمو السنوي لحركة نقل الركاب بنسبة خمسة بالمئة وحركة نقل البضائع بنسبة ستة بالمئة.

الاتحاد البنكي للصناعة والتجارة يخفض توزيعاته النقدية بنسبة ١٨٪

تونس/(رويترز)

■ ،، قال الاتحاد البنكي للصناعة والتجارة وهو بنك فرنسي تونسي امس الاربعاء إنه ينوي خفض التوزيعات النقدية بنسبة ١٨,٢ بالمئة في عام ٢٠٠٤م رغم زيادة صافي الارباح بنسبة ٤٥,٧ بالمئة.

وتابع البنك أن مجلس مديريه سيقترح توزيعات نقدية بواقع ٠,٩ دينار (٠,٧ دولار) عن السهم على الجمعية العمومية حين تجتمع في الخامس والعشرين من الشهر الجاري .

وصرف البنك توزيعات نقدية بواقع ١,١ دينار عن السهم في عام ٢٠٠٣ حين قفز صافي أرباحه ٥٥ بالمئة.

ولم يتسن الاتصال بمسؤولي البنك للتعليق، ويمتلك بنك بي.ان.بي باريبا نصف البنك التونسي والنصف الآخر ملك مستثمرين تونسيين من القطاع الخاص.

ولم يطرأ تغيير يذكر على سعر البنك في التعاملات المبكرة في بورصة تونس اليوم واستقر عند ٢٦,٤٨ دينار،وزاد السهم ٢٩,١٧ بالمئة منذ بداية العام مقابل هبوطه ١٩,١٦ بالمئة في عام ٢٠٠٤م .